

● أدلة القائلين بوجوب النقاب :

تلك هى أبرز أدلة الجمهور ، فما أدلة مَنْ خالفهم ،
وهم قَلَّةٌ ؟

الحق أنى لم أجد للقائلين بوجوب لبس النقاب ،
ووجوب تغطية الوجه واليدين دليلاً شرعياً صحيح الثبوت ،
صريح الدلالة ، سالماً من المعارضة ، بحيث ينشرح له
الصدر ويطمئن به القلب .

وكل ما معهم متشابهات من النصوص ترددها المحكمات ،
وتعارضها الأدلة الواضحات .

وأذكر هنا أقوى ما استدلوأ به ، وأرد عليه :

(أ) من ذلك : ما جاء عن بعض المفسرين فى قوله
تعالى فى « آية الجلباب » فى سورة الأحزاب ، وهى قوله
تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ
الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ، ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ
يَعْرِفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ ﴾ (١) .

فقد روى عن عدد من مفسري السلف تفسير إدناء الجلابيب عليهن ، أنهن يسترن بها جميع وجوههن ، بحيث لا يظهر منهن شيء إلا عين واحدة تبصر بها .

وممن روى عنه ذلك ابن مسعود وابن عباس وعبيدة السلماني وغيرهم ، ولكن ليس هناك اتفاق على معنى « الجلابيب » ولا على معنى « الإدناء » في الآية .

والعجب أن يروى هنا عن ابن عباس ، ما روى عنه خلافه في تفسير آية سورة النور : ﴿ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ ! وأعجب منه أن يروى بعض المفسرين هذا وذاك ، ويختاروا في سورة الأحزاب ما رجحوا عكسه في سورة النور !

وقد ذكر الإمام النووي في شرح مسلم في حديث أم عطية في صلاة العيد : إحدانا لا يكون لها جلابيب . . إلخ . قال : قال النضر بن شميل : الجلابيب ثوب أقصر - وأعرض - من الخمار ، وهي المقنعة تغطي به المرأة رأسها ، وقيل : هو ثوب واسع دون الرداء تغطي به صدرها

وظهرها ، وقيل : هو كالملاءة والملحفة . وقيل : هو الإزار ، وقيل : الخمار (١) .

وعلى كل حال ، فإن قوله تعالى : ﴿ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ﴾ لا يستلزم ستر الوجه لغةً ولا عرفاً ، ولم يرد باستلزامه ذلك دليل من كتاب ولا سنة ولا إجماع ، وقول بعض المفسرين : إنه يستلزمه معارض بقول بعضهم : إنه لا يستلزمه . كما قال صاحب « أضواء البيان » رحمه الله .

وبهذا سقط الاستدلال بالآية على وجوب ستر الوجه .



● تفسير ابن مسعود لـ ﴿ مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ :

(ب) ما جاء عن ابن مسعود في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ أن ما ظهر منها هو الرداء والثياب الظاهرة .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي : ٥٤٢/٢ - طبعة الشعب .

وهذا التفسير يعارضه ما صح عن غيره من الصحابة :
ابن عباس وابن عمر وعائشة وأنس رضى الله عنهم ،
وعن غيرهم من التابعين : أنه الكحل والخاتم ،
أو موضعهما من الوجه والكفين ، وقد ذكر ابن حزم أن
ثبوت ذلك عن الصحابة فى غاية الصحة .

ويؤيد هذا التفسير ما ذكره العلامة أحمد بن أحمد
الشنقيطى فى (مواهب الجليل من أدلة خليل) قال :
« مَنْ يَتَشَبَّهُ بِتَفْسِيرِ ابْنِ مَسْعُودٍ : ﴿ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾
يعنى الملاية - يُجَابُ بِأَنْ خَيْرَ مَا يُفَسِّرُ بِهِ الْقُرْآنَ الْقُرْآنَ ،
وَأَنَّهُ فُسِّرَ زِينَةُ الْمَرْأَةِ بِالْحُلَى ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَضْرِبْنَ
بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ﴾ (١) ، فتعين
حمل زينة المرأة على حليها (٢) .

يؤكد ذلك ما ذكرناه من قبل : أن الاستثناء فى الآية

(١) أى الخلخال ونحوه . وذلك فى تفسير الآية ٣١ من سورة

النور .

(٢) مواهب الجليل : ١٤٨/١ ، طبعة إدارة إحياء التراث

الإسلامى فى قَطَر .

يُفهم منه قصد الرُّخصة والتيسير ، وظهور الثياب الخارجية كالعباءة والملاية ونحوهما أمر اضطرارى لا رُخصة فيه ولا تيسير .



● آية : ﴿ فَسَلُّوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ :

(جـ) ما ذكره صاحب « أضواء البيان » من الاستدلال بقوله تعالى فى نساء النبى : ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعاً فَسَلُّوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ، ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ﴾ (١) .

فإن تعليله تعالى لهذا الحكم الذى هو إيجاب الحجاب بكونه أطهر لقلوب الرجال والنساء من الريبة فى قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ﴾ قرينة واضحة على إرادة الحكم ، إذ لم يقل أحد من جميع المسلمين أن غير أزواج النبى ﷺ لا حاجة إلى أطهرية قلوبهن وقلوب الرجال من الريبة منهن .

(١) الأحزاب : ٥٣

ولكن المتأمل فى الآية وسياقها ، يجد أن « الأطهرية » المذكورة فى التعليل ليست من الريبة المحتملة من هؤلاء وأولئك ، فإنَّ هذا النوع من الريبة بعيد عن هذا المقام . ولا يتصور من أمهات المؤمنين ، ولا ممن يدخل عليهن من الصحابة دخول هذا اللون من الريبة على قلوبهم وقلوبهن ، إنما الأطهرية هنا من مجرد التفكير فى الزواح الحلال قد يخطر ببال أحد الطرفين ، بعد رسول الله ﷺ ، وقد خَطَرَ لبعضهم ذلك بالفعل .

وأما استدلال بعضهم بنفس قوله تعالى : ﴿ فَسَلُّوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ فلا وجه له ؛ لأنه خاص بنساء النبی صلی الله علیه وسلم كما هو واضح ، وقول بعضهم : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب - لا يرد هنا ؛ إذ اللفظ فى الآية ليس عاماً . وقياس بعضهم سائر النساء على نساء النبی مردود ، لأنه قياس مع الفارق ، فإنَّ عليهنَّ من التغليظ ما ليس على غيرهن ، ولهذا قال تعالى : ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ ﴾ (١) .

* *

● حديث : « لا تنتقب المحرمة » :

(د) ما رواه أحمد والبخارى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : « لا تنتقب المرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين » مما يدل على أن النقاب والقفازين كانا معروفين في النساء اللواتي لم يُحرمن .

ونحن لا نعارض أن يكون بعض النساء في غير حالة الإحرام ، يلبسن النقاب والقفازين اختياراً منهن ، ولكن أين في هذا الدليل على أن هذا كان واجباً ؟؟ بل لو استدل بهذا على العكس لكان معقولاً ، فإن محظورات الإحرام أشياء كانت في الأصل مباحة ، مثل لبس المخيط والطيب والصيد ونحوها ، وليس منها شيء كان واجباً ثم صار بالإحرام محظوراً .

ولهذا استدل كثير من الفقهاء - كما ذكرنا من قبل - بهذا الحديث نفسه : أن الوجه واليدين ليسا عورة ، وإلا لما أوجب كشفهما .



● حديث عائشة في سدل الجلباب على وجهها في الحج :

(هـ) ما رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقى عن عائشة قالت : « كان الركبان يمرون بنا ونحن مُحَرِّمَات مع رسول الله ﷺ ، فإذا حاذوا بنا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها ، فإذا جاوزونا كشفناه » .

والحديث لا حُجَّة فيه لوجوه :

١ - أن الحديث ضعيف ؛ لأن في إسناده يزيد بن أبى زياد ، وفيه مقال ، ولا يُحتج في الأحكام بضعيف .

٢ - أن هذا الفعل من عائشة رضى الله عنها لا يدل على الوجوب ، فإنَّ فعل الرسول نفسه لا يدل على الوجوب ، فكيف بفعل غيره ؟

٣ - ما عُرِف في الأصول : أنَّ وقائع الأحوال ، إذا تطرَّق إليها الاحتمال ، كساها ثوب الإجمال ، فسقط بها الاستدلال .

والاحتمال يتطرَّق هنا بأن يكون ذلك حكماً خاصاً

بأمهات المؤمنين من جملة أحكام خاصة بهن ، كحُرْمَةِ
نكاحهن بعد رسول الله ﷺ ، وما إلى ذلك (١) .



● حديث : « المرأة عورة » :

(و) ما رواه الترمذى مرفوعاً : « المرأة عورة ، فإذا
خرجت استشرفها الشيطان » قال الترمذى : حسن غريب (٢) .
وأخذ منه بعض الشافعية والحنابلة : أن المرأة كلها عورة
ولم يستثنوا منها وجهها ولا كفأ ولا قدماً .

والصحيح أن الحديث لا يفيد هذه « الكلية » التى
ذكروها ، بل يدل على أن الأصل فى المرأة هو التصون
والستر ، لا الكشف والابتدال ، ويكفى لإثبات هذا أن
يكون معظم بدنِها عورة ، ولو أخذ الحديث على
ظاهره ما جاز كشف شيء منها فى الصلاة ، ولا فى
الحج ، وهو خلاف الثابت بيقين .

(١) مواهب الجليل من أدلة خليل : ١ / ١٨٥

(٢) الحديث تفرد به الترمذى ، وقد رواه فى أبواب الرضاع
(١١٧٣) عن ابن مسعود .

وكيف يُتصور أن يكون الوجه والكفان عورة ، مع الاتفاق على كشفهما فى الصلاة ووجوب كشفهما فى الإحرام ؟ وهل يُعقل أن يأتى الشرع بتجوز كشف العورة فى الصلاة ، ووجوب كشفها فى الإحرام ؟ على أن الحديث مما تفرّد به الترمذى عن سائر أصحاب السنن ، ولم يصفه بالصحة ، بل اكتفى بوصفه بالحسن والغرابة ، وذلك لأن بعض رواته ليسوا فى الدرجة العليا من القبول والتوثيق ، بل لا يخلو من كلام فى حفظهم (١) .



● سد الذريعة :

(ز) وهناك دليل يلجأ إليه دعاة النقاب إذا لم يجدوا الأدلة المحكّمة من النصوص ، ذلك هو « سد الذريعة » فهذا هو السلاح الذى يُشهر إذا فُلّت كل الأسلحة الأخرى .

(١) وذلك مثل عمرو بن عاصم ، وهمام بن يحيى من رواة هذا الحديث .

وسد الذريعة يُقصد به منع شيء مباح ، خشية أن يوصل إلى الحرام ، وهو أمر اختلف فيه الفقهاء ما بين مانع ومُجَوِّز ، وموسع ومضيق ، وأقام ابن القيم فى « إعلام الموقعين » تسعة وتسعين دليلاً على مشروعيتها . ونحن مع القائلين بسد الذريعة .

ولكن من المقرر لدى المحققين من علماء الفقه والأصول : أن المبالغة فى سد الذرائع كالمبالغة فى فتحها ، فكما أنَّ المبالغة فى فتح الذرائع قد تأتى بمفاسد كثيرة تضر الناس فى دينهم ودنياهم ، فإن المبالغة فى سدها قد تضعيع على الناس مصالح كثيرة أيضاً فى معاشهم ومعادهم .

وإذا فتح الشارع شيئاً بنصوصه وقواعده ، فلا ينبغى لنا أن نسده بآرائنا وتخوفاتنا ، فنحل بذلك ما حرَّم الله ، أو نُشرِّع ما لم يأذن به الله .

وقد تشدَّد المسلمون فى العصور الماضية تحت عنوان « سد الذريعة إلى الفتنة » فمنعوا المرأة من الذهاب إلى المسجد ، وحرموها بذلك خيراً كثيراً ، ولم يستطع أبوها ولا زوجها أن يعوضها ما يمنحها المسجد من علم ينفعها

أو عظة تردعها ، وكانت النتيجة أن كان كثير من النساء
المسلمات يعشن ويمتن ، ولم يركعن لله ركعة واحدة !

هذا مع أن الحديث الصحيح الصريح يقول : « لا تمنعوا
إماء الله مساجد الله » ، « إذا استأذنكم نساؤكم إلى
المساجد فأذنوا لهن » ، « ولا تمنعوا النساء من الخروج إلى
المساجد بالليل » (١) .

وفى وقت من الأوقات دارت معارك جدلية بين بعض
المسلمين وبعض حول جواز تعلم المرأة ، وذهابها إلى
المدارس والجامعات . وكانت حُجَّة المانعين سد الذريعة ،
فالمرأة المتعلمة أقدر على المغازلة والمشاغلة بالمكاتبة
 والمراسلة ... إلخ ، ثم انتهت المعركة بإقرار الجميع بأن
تتعلم المرأة كل علم ينفعها ، وينفع أُسرتها ومجتمعاتها ، من
علوم الدين أو الدنيا ، وأصبح هذا أمراً سائداً فى جميع
بلاد المسلمين ، من غير نكير من أحد منهم ، إلا ما كان
من خروج على آداب الإسلام وأحكامه .

(١) رواه مسلم عن ابن عمر فى كتاب الصلاة ، الحديث رقم
(٤٤٢ : ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨) .

ويكفيها هنا الأحكام والآداب التي قررها الشرع ، لتسد
الذرائع إلى الفساد والفتن ، من فرض اللباس الشرعى ،
ومنع التبرج ، وتحريم الخلوة ، وإيجاب الجلد والوقار فى
الكلام والمشى والحركة . مع وجوب غض البصر من
المؤمنين والمؤمنات ، وفى هذا ما يغنينا عن التفكير فى
موانع أخرى من عند أنفسنا .



● عُرِفَ بعض الأقطار الإسلامية بتغطية وجوه
النساء :

(ح) ومما يُستدل به هنا كذلك : العُرْف العام الذى
جرى عليه المسلمون عدة قرون ، بستر وجوه النساء
بالبراقع والنُقُب وغيرها .

وقد قال بعض الفقهاء :

والعُرْف فى الشرع له اعتبار

لذا عليه الحكم قد يُدار

(١) رواه مسلم عن ابن عمر فى كتاب الصلاة . الحديث رقم
(٤٤٢ : ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨) .

وقد نقل النووى وغيره عن إمام الحرمين - فى استدلاله
على جواز نظر المرأة إلى الرجل - اتفاق المسلمين على منع
النساء من الخروج سافرات .

ونرد على هذه الدعوى بجملة أمور :

١ - أن هذا العُرف مخالف للعُرف الذى ساد فى عصر
النبوّة ، وعصر الصحابة وخير القرون ، وهم الذين يُقتدى
بهم فيُهتدى .

٢ - أنه لم يكن عُرفاً عاماً ، بل كان فى بعض البلاد
دون بعض ، وفى المدن دون القرى والريف ، كما هو
معلوم .

٣ - أن فعل المعصوم - وهو النبى ﷺ - لا يدل على
الوجوب ، بل على الجواز والمشروعية فقط ، كما هو
مقرر فى الأصول ، فكيف بفعل غيره ؟

ومن هنا لا يدل هذا العُرف - حتى لو سلّمنا أنه عام -
على أكثر من أنهم استحسّنوا ذلك ، احتياطاً منهم ، ولا يدل
على أنهم أوجبوه ديناً .

٤ - أن هذا العُرف يخالفه عُرف حادث الآن ، دعت إليه الحاجة ، وأوجبته ظروف العصر ، واقتضاه التطور في شؤون الحياة ، ونظم المجتمع ، وتغير حال المرأة من الجهل إلى العلم ، ومن الهمود إلى الحركة ، ومن القعود في البيت إلى العمل في ميادين شتى .

وما بُنى من الأحكام على العُرف في مكان ما ، وزمان ما ، يتغير بتغيره .



● شبهة أخيرة : « فساد العصر » :

وأخيراً نعرض هنا لشُبْهة ذكرها بعض المتدينين الذين يميلون إلى التضيق على المرأة .

وخلاصتها : أننا نُسلِّم بالأدلة التي أوردتموها بمشروعية كشف المرأة لوجهها كما نُسلِّم بأن المرأة في العصر الأول - عصر النبوة والراشدين - كانت غير منقبة إلا في أحوال قليلة .

ولكن يجب أن نعلم أن ذلك العصر كان عصراً مثالياً ، وفيه من النقاء الخُلُقِي ، والارتقاء الروحي ، ما يؤمن معه

أن تسفر المرأة عن وجهها ، دون أن يؤذيها أحد . بخلاف عصرنا الذى انتشر فيه الفساد ، وعمَّ الانحلال ، وأصبحت الفتنة تلاحق الناس فى كل مكان ، فليس أولى من تغطية المرأة وجهها ، حتى لا تفترسها الذئاب الجائعة التى تتربص بها فى كل طريق .

وردى على هذه الشبهة بأمور :

أولاً : أن العصر الأول وإن كان عصراً مثالياً حقاً ، ولم تر البشرية مثله فى النقاء والارتقاء ، لم يكن إلا عصر بشر مهتما كانوا ، ففيهم ضعف البشر ، وأهواء البشر ، وأخطاء البشر ، ولهذا كان فيهم من زنى ، ومن أقيم عليه الحد ، ومن ارتكب ما دون الزنى ، وكان فيه الفساق والمجان الذين يؤذون النساء بسلوكهم المنحرف ، وقد نزلت آية سورة الأحزاب التى تأمر المؤمنات بإدناء الجلابيب عليهن ، حتى يعرفن بأنهن حرائر عفيفات فلا يؤذين : ﴿ ذَلِكْ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ ﴾ (١) .

وقد نزلت آيات فى سورة الأحزاب تهدد هؤلاء الفسقة والماجنين إذا لم يرتدعوا عن تصرفاتهم الشائنة ، فقال

(١) الأحزاب : ٥٩

تعالى : ﴿ لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم
مرَضٌ والمرجفون في المدينة لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا
يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ﴾ * مَلْعُونِينَ ، أَيَنَّمَا تُقْفُوا
أُخَذُوا وَقُتِلُوا تَقْتِيلًا ﴿ (١) .

ثانياً : أن أدلة الشريعة - إذا ثبت صحتها وصراحتها -
لها صفة العموم والخلود ، فليست هي أدلة لعصر
أو عصرين ، ثم يتوقف الاستدلال بها . ولو صحَّ هذا
لكانت الشريعة مؤقتة لا دائمة ، وهذا يناقض أنها الشريعة
الخاتمة والخالدة

ثالثاً : أننا لو فتحنا هذا الباب ، لنسخنا الشريعة بآرائنا ،
فالمشدّدون يريدون أن ينسخوا ما فيها من أحكام ميسرة ،
بدعوى الورع والاحتياط ، والمتسيّبون يريدون أن ينسخوا
ما فيها من أحكام ضابطة ، بدعوى مواكبة التطور ،
ونحوها .

والصواب أن الشريعة حاكمة لا محكومة ، ومتبوعة

(١) الأحزاب : ٦٠ ، ٦١

لا تابعة ، ويجب أن نخضع نحن لحكم الشريعة ، لا أن
تخضع الشريعة لحكمنا : ﴿ وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ
لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ﴾ (١) .



● اعتبارات مرجحة لقول الجمهور :

أعتقد أن الأمر قد اتضح بعد ما ذكرنا أدلة الفريقين ،
وتبين لنا أن رأى الجمهور أرجح دليلاً ، وأقوم قِيلاً ،
وأهدى سبيلاً .

ولكنى أضيف هنا اعتبارات ترجيحية أخرى ، تزيد رأى
الجمهور قوة ، وتريح ضمير كل مسلمة ملتزمة تأخذ
به بلا حرج إن شاء الله .



● لا تكليف ولا تحريم إلا بنص صحيح صريح :

أولاً : إن الأصل براءة الذمم من التكليف ، ولا تكليف
إلا بنص ملزم ، لذا كان موضوع الإيجاب والتحريم فى

(١) المؤمنون : ٧١

الدين مما يجب أن يُشدّد فيه ، ولا يُتساهل في شأنه ،
حتى لا نلزم الناس بما لم يلزمهم الله به ، أو نُحرّم عليهم
ما أحلّ الله لهم ، أو نحلّ لهم ما حرّم الله عليهم ،
أو نشرّع في الدين ما لم يأذن به الله تعالى .

ولهذا كان أئمة السلف يتورعون من إطلاق كلمة حرام
إلا فيما علّم تحريمه جزماً كما نقل ذلك الإمام ابن تيمية ،
وذكرته في كتابي « الحلال والحرام في الإسلام » .

والأصل في الأشياء والتصرفات العادية هو الإباحة ،
فما لم يوجد نص صحيح الثبوت ، صريح الدلالة على
التحريم ، يبقى الأمر على أصل الإباحة ، ولا يُطالب
المبيح بدليل ، لأن ما جاء على الأصل لا يُسأل عن علّته ،
إنما المطالب بالدليل هو المحرّم .

وفي موضوع كشف الوجه والكفين لا أرى نصّاً صحيحاً
صريحاً يدل على تحريم ذلك ، ولو أراد الله تعالى أن يُحرّمه
لحرّمه بنص بيّن يقطع كل ريب ، وقد قال سبحانه : ﴿ وَقَدْ
فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّتُمْ إِلَيْهِ ﴾ (١) ، ولم

(١) الأنعام : ١١٩

نجد هذا فيما فصله لنا جَلَّ شأنه ، فليس لنا أن نشدد
 فيما يسر الله فيه ، حتى لا يقال لنا ما قيل لقوم حرّموا
 الحلال فى الطعومات : ﴿ قُلْ ءَاللهُ اَذِنَ لَكُمْ ۚ اَمْ عَلَى اللهِ
 تَفْتَرُونَ ﴾ (١) .



● تغير الفتوى بتغير الزمان :

ثانياً : إنّ من المقرر الذى لا خلاف عليه كذلك : أن
 الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعرف والحال .

وأعتقد أن زماننا هذا الذى أعطى للمرأة ما أعطى ،
 يجعلنا نتبنى الأقوال الميسرة ، التى تدعم جانب المرأة ،
 وتقوى شخصيتها .

فقد استغل خصوم الإسلام من المنصرّين والماركسيين
 والعلمانيين وغيرهم سوء حال المرأة فى كثير من أقطار
 المسلمين ، ونسبوا ذلك إلى الإسلام نفسه ، وحاولوا

تشويه أحكام الشريعة وتعاليمها حول المرأة ، وصوّروها
تصويراً غير مطابق للحقيقة التي جاء بها الإسلام .

من هنا أرى أنّ من مرجحات بعض الآراء على بعض
فى عصرنا : أن يكون الرأى فى صف المرأة وإنصافها
وتمكينها من مزاولة حقوقها الفطرية والشرعية ، كما بيّنتُ
ذلك فى كتابى « الاجتهاد فى الشريعة الإسلامية » .



● عموم البلوى :

ثالثاً : إنّ مما لا نزاع فيه : أن « عموم البلوى » من
أسباب التخفيف والتيسير كما يعلم ذلك المشتغلون بالفقه
وأصوله ، ولهذا شواهد وأدلة كثيرة .

وقد عمّت البلوى فى هذا العصر ، بخروج النساء إلى
المدارس والجامعات وأماكن العمل ، والمستشفيات
والأسواق وغيرها ، ولم تعد المرأة حبيسة البيت كما كانت
من قبل . وهذا كله يحوجها إلى أن تكشف عن وجهها
وكفّيها ، لضرورة الحركة والتعامل مع الحياة والأحياء ،
فى الأخذ والعطاء ، والبيع والشراء ، والفهم والإفهام .

وليت الأمر وقف عند المباح أو المختلّف فيه من كشف الوجه والكفّين ، بل تجاوز ذلك إلى الحرام الصريح من كشف الذراعين والساقين ، والرءوس والأعناق والنجور ، وغزت نساء المسلمين تلك البدعُ الغريبة « المودات » التي تلعب بعقول النساء ، وغدونا نجد بين المسلمات : الكاسيات العاريات ، المميلات المائلات ، اللاتي وصفهن الحديث الصحيح أبلغ الوصف وأصدق (١) .

فكيف نشدد في هذا الأمر ، وقد حدث هذا التسبب ، والتفلت أمام أعيننا ؟

إن المعركة لم تعد حول « الوجه والكفّين » : أيجوز كشفهما أم لا يجوز ؟ بل المعركة الحقيقية مع أولئك الذين يريدون أن يجعلوا المرأة المسلمة صورة من المرأة الغربية ،

(١) يشير إلى حديث أبي هريرة في صحيح مسلم : « صنفان من أهل النار لم أرهما بعد : قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس . . . ونساء كاسيات عاريات ، مميلات مائلات ، رؤوسهن كأسنمة البُخْتِ المائلة ، لا يدخلن الجنة ، ولا يجدن ريحها ، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا » .

وأن يسلّخوها من جلدها ويسلبوها هُويّتها الإسلامية ،
فتخرج كاسية عارية ، ماثلة مميلة .

فلا يجوز لأخواتنا وبناتنا « المنقبات » ولا لإخواننا
وأبنائنا من « دعاة النقاب » أن يوجهوا رماحهم وسهامهم
إلى أخواتهم « المحجبات » ولا إلى إخوانهم من « دعاة
الحجاب » ممن اقتنعوا برأى جمهور الأمة . وإنما
يوجهونها إلى دعاة التكشف والعري والانسلاخ من آداب
الإسلام . إن المسلمة التى التزمت الحجاب الشرعى كثيراً
ما تخوض معركة فى بيئتها وأهلها ومجتمعها ، حتى تنفذ
أمر الله بالحجاب فكيف نقول لها : إنكِ آثمة عاصية ،
لأنك لم تلبسى النقاب ؟!



● المشقة تجلب التيسير :

رابعاً : إن إلزام المرأة المسلمة - وخصوصاً فى عصرنا -
بتغطية وجهها ويديها فيه من الحرج والعسر والتشديد ما فيه ،
والله تعالى قد نفى عن دينه الحرج والعسر والشدة ، وأقامه
على السماحة واليسر والتخفيف والرحمة ، قال تعالى :

- ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (١) ،
 ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ (٢) ،
 ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ، وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ (٣) .
 وقال صلى الله عليه وسلم : « بُعِثْتُ بِحَنِيفِيَّةٍ سَمْحَةٍ » (٤)
 فهي حنيفية فى العقيدة ، سمحة فى الأحكام .

وقد قرر فقهاؤنا فى قواعدهم : أن المشقة تجلب التيسير ،
 وقد أمرنا نبينا ﷺ أَنْ يُيسَّرَ وَلَا نُعَسَّرَ ، وَنُبَشِّرَ ،
 وَلَا نُنْفِرَ (٥) ، وقد بُعثنا مُيسِّرِينَ ولم نُبعث مُعَسِّرِينَ (٦) .



-
- (١) الحج : ٧٨ (٢) البقرة : ١٨٥
 (٣) النساء : ٢٨ (٤) رواه الإمام أحمد فى مسنده .
 (٥) كما فى حديث معاذ وأبى موسى حين أرسلهما إلى اليمن ،
 وقال لهما : « يَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا ، وَبَشِّرَا وَلَا تُنْفِرَا ، وَتَطَوَّعَا » .
 وحديث أنس : « يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا ، وَبَشِّرُوا وَلَا تُنْفِرُوا »
 وكلاهما متفق عليه ، كما فى « اللؤلؤ والمرجان » فيما اتفق عليه
 الشيخان « (١١٣٠) ، (١١٣١) » .
 (٦) إشارة إلى حديث : « إِنَّمَا بُعِثْتُ مُيسِّرِينَ ولم تُبعثوا مُعَسِّرِينَ »
 رواه البخارى والترمذى والنسائى فى قصة الأعرابى الذى بال فى
 المسجد .

● تنبيهات مهمة :

على أن هنا بعض تنبيهات مهمة ينبغي أن نذكرها :

١ - أن كشف الوجه لا يعنى أن تملأه المرأة بالأصباغ والمساحيق ، وكشف اليدين لا يعنى أن تطيل أظافرهما ، وتصبغها بما يسمونه (المانوكير) وإنما تخرج محتشمة غير متزينة ولا متبرجة ، وكل ما أُبِيح لها هنا هو الزينة الخفيفة ، كما جاء عن ابن عباس وغيره : الكحل فى عينيها ، والخاتم أو الخضاب فى يديها .

٢ - أنَّ القول بعدم وجوب النقاب ، لا يعنى عدم جوازه ، فمن أرادت أن تنتقب فلا حَرَجَ عليها ، بل قد يُسْتَحَبَّ لها ذلك إذا كانت جميلة يُخشى الافتتان بها ، وخصوصاً إذا كان النقاب لا يعوقها ، ولا يجلب عليها القيل والقال . بل ذهب كثير من العلماء إلى وجوب ذلك عليها . ولكنى لا أجد من الأدلة ما يوجب عليها تغطية الوجه عند خوف الفتنة ؛ لأن هذا أمر لا ينضبط ، والجمال نفسه أمر ذاتى ، وربَّ امرأة يعدها إنسان جميلة ، وآخر يراها عادية ، أو دون العادية .

على أن هذا أمر يختلف من بيئة لبيئة ، ومن عصر لآخر ،
فالمرأة فى الغرب غير المرأة فى الشرق ، والمرأة فى الحَضَر
غير المرأة فى البادية أو فى الريف ، والمرأة العاملة غير المرأة
التي لا تعمل . . . وهكذا .

وقد ذكر بعض المؤلفين أنَّ على المرأة أن تستر وجهها إذا
قصد الرجل اللذة بالرؤية أو وجدها !

ومن أين للمرأة أن تعرف قصده للذة أو وجدانها ؟؟
وأولى من ستر الوجه أن تنسحب من مجال الفتنة
وتبتعد عنه ، إذا لاحظت ذلك .

٣ - أنه لا تلازم بين كشف الوجه وإباحة النظر إليه ،
فمن العلماء مَنْ جَوَّز الكشف ، ولم يجرِ النظر ،
إلا النظرة الأولى العابرة ، ومنهم مَنْ أباح النظر إلى
ما يُباح كشفه لكن بغير شهوة ، فإذا وجد شهوة أو قصدها
حرم النظر عليه . وهو الذى أختار .

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل .

